التطور الصناعى فى مصر

لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا

اتخذت كلمة " صناعة " لترجمة كلمة industrie الفرنسية . وكلمة industrie هذه لها فى لغة الاقتصاد معنى واسع يشمل جميع المشروعات التى يقوم بها الناس والجهود التى يبذلونها فى سبيل إنتاج الأرزاق التى يعبر عنها بالثروة أو فى سبيل تداولها . فهى إذن تشمل الصناعة فى جميع الأدوار التى مرت بها من أقدم عصور الخليقة إلى يومنا هذا، وأعنى بها الأدوار التى اصطلحت عليها كتب الاقتصاد ، وهى :

أولا — دور "الصناعة العائلية" وهو دور طفولة الصناعة عند ما كان أفراد الأسرة الواحدة يتوابعها وارقاؤها وحدة قائمة بذاتها تنتج تحت إمرة ربها كل ما تحتاج اليه من مأكل وملبس ومسكن وتستهلك كل ما تنتجه .

ثانيا — "دور العامل المتنقل" وهو الذى أخذ فيه أفراد الأسرة الواحدة ينفصلون عنها هربا من سوء المعاملة أو طلبا لحرية العمل فنشأ العامل المتنقل الذى يعرض خدماته على من يريد الانتفاع بها من أرباب الأسر الأخرى بعد أن تفككت أوصال إنتاجها بانهيار الرق وانشقاق أفرادها عليها وانفصالهم عنها .

ثالثا — دور " الحرف " الذى انتهى اليه الدور الثانى إذ ما لبث كل من هؤلاء العمال المتنقلين أن احترف الحرفة التى تلائمه وأخذ يزاولها فى معمله أو بيته و يبيع منتجاته فى حانوته الخاص إلى المستهلك مباشرة وسرعان ما انتشر نظام الطوائف الذى بقى قائما فى مصر حتى سنة ١٨٩٠

رابعا — دور "الصناعة المعاية" وهو الدور الذى نشأ فيه فريق الوسطاء "التجار بين" فكان هؤلاء يمدون المصانع بالمواد الأولية فيصنع منها ما يطلبونه منه فى معمله البيتى بأدواته الخاصة فى مقابل أجر معلوم و يعطى ما ينتجه الوسيط فيتولى هذا بيعه الى المستهلكين وقد ظل هذا النظام قائما الى أن حدث الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر .

خامسا — دور " المصنع الآلى " الذى كانت بدايته ذلك الانقلاب فرسخت قدم الرأسمالية الصناعية واتسع نطاق الانتاج والأسواق وأضحى صاحب المال هو الذى يقسم العمل و يعين الأساليب الفنية التى يجب أن يتبعها العمال فلم يعد لعامل ذلك الطابع الشخصى الذى يطبع به الحريف عمله بل أصبح أشبه شئ بالآلة يديرها صاحب المصنع كيفما شاء فى مقابل أجر يدفعه اليه .

وقد مرت مصر بجميع هذه الأدوار فبدأت بدور الصناعة العائلية وانتقلت منه الى دور العامل المتنقل ثم الى دور "صناعة المنزل" فدور الصناعة الآلية شأنها فى ذلك كله شأن غيرها من البلدان.

والذى حملنى على إيراد هذه المقدمة هو ما لاحظته على الكثيرين عند الكلام على صناعتنا ونهضتها من الجمع بين الحرف والصناعات من ناحية و بين الحرف الحيوية والحرف الكمالية من ناحية أخرى و بين الصناعات الآلية الصغرى والصناعات الآلية الكبرى من ناحية ثالثة مع أن هناك فرقا شاسعا بين الحرفة والصناعة بمعناها الحديث من حيث قوام كل منهما ، كما أن هناك فرقا بين الحرف الحيوية التى هى وليدة الحاجات المعيشية تتعدد بتزايد هذه الحاجات ، والحرف الكمالية التى تجارى فى توليدها ورقيها تقدم البلد فى سبيل الحضارة . كذلك تجب التفرقة بين الصناعات الكبرى التى تتولى انشاءها فى العادة شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تمكنها من التزود بالمعدات القوية والتوسع فى تقسيم العمل والتخصيص والقيام بالمشروعات الكبرى و بما يسمونه الانتاج الكبير ، والصناعات الصغرى التى ينشئها الأفراد والعادة وليس لها من رؤوس أموالها ما يمكنها من الانتاج الا فى حدود ضيقة نسبيا وإن كان لهذه الصناعات فى مجموعها شأن عظيم من الناحية الاقتصادية القومية ولا سيما من الناحية الزراعية .

وليس وجود الحرف بنوعيها فى بلد من البلدان دليلا على أن هذا البلد صناعى أى إن قوام اقتصاده الصناعة ، فهى من لوازم المعيشة كما قدمت لا يخلو منها بلد أصاب قليلا أو كثيرا من نعمة الحضارة بل لقد نجد بعضها فى البلدان التى لا يزال أهلها بعيدين كل البعد عن المدنية الحديثة .

ماذا حق لنا أن نفخر بما نشاهده فى متاحفنا من روائع الفن وما يزين أرض بلادنا من آثار خالدة تدلنا بمجد آبائنا الأقدمين وعلو كعبهم فى الأساليب الفنية و بلوغهم فى بعضها درجة من الامتاع يطمح المحدثون فى بلوغها ، أقول إذا حق ذلك وآمنا بما كان عليه أهل العصور التى ترجع إليها تلك الآثار والتحف من حذق ودراية وذوق وحضارة و إلمام بالشىء الكثير من فنون الهندسة والبناء وصناعة استخراج المعادن وصهرها والخواص الكيميائية والطبيعية للمواد التى يستعملونها ، فليس معنى هذا أن هناك مجالا للمقابلة بين صناعتهم وصناعة عصرنا هذا ، نظرا إلى الاختلاف الكلى بين قوام الصناعتين وأسسهما : فقوام أحدهما يد الصانع وخياله وذوقه وهو الذى يصنع الشىء من أوله إلى آخره و يطبعه بطابعه الشخصى و يملك الأداة التى يصنعه بها والمادة التى يصنعه منها ، وقوام الأخرى الآلة ولا عبرة فيها لخيال الصانع أو ذوقه فهو يصنع ما يؤمر به ولا يؤدى إلا جزءا من العمل و يكاد ينحصر عمله فى إدارة الآلة التى حلت محله فى تكييف ما تنتجه ولا يملك شيئا من الأدوات التى يستعملها ولا الآلات التى يديرها ولا المواد التى يستخدمها . بل أن الحرف نفسها لتختلف اختلافا كليا باختلاف العصر فلا صلة مثلا بين الحرف المصرية القديمة وحرف العهد العربى فى مصر .

وليس وجود تلك التحف والآثار مهما بلغ من روعتها وجمالها دليلا على أن مصر كانت بلدا صناعيا بالمعنى المفهوم فى يومنا هذا .

ومجمل هذا التمهيد أننا إذا أردنا أن نقابل بين حالة مصر من الناحية الصناعية فى الماضى وحالها الحاضرة فالأقرب الى الصواب أن لا نبدأ بتلك العصور القديمة بل من الوقت الذى نشأت فيه الصناعة الآلية الحديثة . وقد سبق لى أن قلت إن نشأتها كانت فى القرن الثامن عشر فى ظل الثورة الصناعية أو الانقلاب الصناعى الذى بدأ فى منتصف ذلك القرن وهو ما يعرف بالفرنسية باسم révolution industrielle .

وقد أثار هذا الانقلاب ظهور الآلة البخارية التى اخترعها وات وآلتى الغزل واللتين اخترعهما هارغريفز واركرايت وكان فاتحة العهد الفاصل بين الصناعة القديمة والصناعة الحديثة أو بعبارة أخرى بين الانتاج اليدوى الضيق النطاق الذى قوامه قوة الصانع وتفكيره والانتاج الكبير الذى قوامه قوة الآلة وتفكيرها إن صح هذا التعبير .

وفى ذلك العهد الذى تتابعت فيه الاختراعات وتقدمت فيه الصناعة الآلية بخطى واسعة سريعة يكفى لإدراك سرعتها تعتها بالثورة أو الانقلاب ، أقول فى خلال ذلك العهد كانت مصر تمر بعصر من أسوأ العصور تاريخها وإن لم يكن أسوأها جميعا ، عصر الاختلال والاضمحلال الذى انتهى اليه حكم الولاة العثمانيين وفقدت فيه ما كان لها بين الأمم من مكانة سامية فى الفنون والحرف .

ولم ينهضها من كبوتها هذه إلا انتقال أزمة الحكم الى مجدد مجدها المغفور له محمد على باشا جد الأسرة العلوية المباركة فقد استطاع بفضل فطنته النادرة وإرادته الحديدية من أن يقيم بيها صرحا صناعيا لا يقل فى عظمته واتساع نطاقه عن مثله فى أرقى بلدان أوربا الصناعية المعاصرة لبلادنا فى ذلك الوقت مع أن حال مصر عند ما تسلمها هذا العامل العظيم كانت بعيدة كل البعد عن أن تكفل له النجاح فى بلوغ ما كان يطمع اليه من الرقى بها الى مصاف الأمم العظمى من الوجهتين السياسية والاقتصادية .

على أن الوجهة السياسية كانت هى الغالبة ولذلك انصرفت همته فى أول الأمر الى تحرير الأسطول والجيش من رقة الاعتماد فى سد حاجاتهما على البلدان الأجنبية وفكر فى إنشاء ترسانة لبناء السفن وإصلاحها وإنتاج الأسلحة والذخائر . ولانفاذ هذا المشروع استقدم من طولون مهندسا من أمهر المهندسين اسمه دى سيريزى عهد اليه فى ذلك فأنشأ فى بولاق دار الصنعة — ترسانة اليوم — التى كان يعمل فيها فى ذلك الوقت قرابة أربعة آلاف عامل تحت امرة نفر من الرؤساء الفرنسيين استقدموا جميعا من طولون

وكان من أول المصانع التى أنشأها المغفور له محمد على باشا الكبير مصنع الخرنفش لغزل الحرير اللازم لصنع القطيفة والساتان الرفيع وكان عماله من الايطاليين استقدموا من فلورانسة. ولكن هذا المصنع لم يلبث أن نقلت أنواله الى مصنع آخر لغزل القطن ونسجه وقامت الى جانبه طائفة ورش" الحدادة "والبرادة وخراطة الحديد والخشب والنجارة لاصلاح الآلات.

وقبل أن يتم إنشاء هذا المصنع كانت أسس مصنع آخر أكبر منه توضع فى حى بولاق وهو المصنع الذى عهد فى إدارته الى جومل الذى أدخل فى مصر زراعة القطن العقر المعروف باسم قطن جومل وقد أطلق على هذا المصنع الكبير اسم مصنع مالطة لأن الكثيرين من عماله كانوا من المالطيين وزود بماكى نول لنسج القطن .

وقد انقضى عهد هذا العاهل العظيم حتى كانت فى مصر دور تامة العدة لبناء السفن وإصلاحها بالقاهرة والاسكندرية والسويس وأسيوط وسنار ومعاصر للزيت ومصانع لأقمشة القطن من كبريج وشيت وبفتست وموصلين وقلاع المراكب والأقمشة الحريرية والقطيفة والمنصبات والجوخ والبسط والطرابيش والحبال والأحذية والعطور والشمع والمشاور والشبة والسكر والورق والنيلة والزجاج والقاشانى والبارود وسبك المعادن وصب المدافع وصنع أدوات الحرب والآلات الهندسية وآلات الجراحة . وكان عدد مصانع المنسوجات وحدها ثلاثة وعشرين أربعة منها بالقاهرة وأحد عشر فى الوجه البحرى فى قلوب وشبين الكوم واعمالها الكبرى ومنية عمر وزفتى والمنصورة ودمياط وطنطا وشبرين ورشيد وفوة وثمانية فى الوجه القبلى فى بنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقهطا وقنا والرادات .

ولو نظرنا الى هذه المجموعة من المصانع بعين العصر الذى أنشئت فيه وعايرناها بمعيار ذلك الوقت وراعينا ما كانت عليه البلاد من حالة تعسة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وقت تسلم منشئها زمام الحكم لراعتنا عظمتها ولأدركنا مقدار المجهود الجبار الذى كان عليه أن يبذله لابرازها من لا شىء .

ثم لو راعينا من ناحية أخرى ما كان يجيش فى صدره من مطامع كان لا بد له من أن يحققها عمل فى سبيل انقاذ البلاد واعلاء شأنها واكسابها القوة والعظمة والثقافة التى تكفل لها الثبات فى مهب المطامع الأوربية بحكم مركزها الجغرافى لتبين لنا أن الأمر لم يكن يحتمل الاتكال على سنن التطور بل كان يحتاج الى ثورة اقتصادية . ولأحداث هذه الثورة لم يكن ثمة محل للعواطف وهذا يبرر فى نظرى ما يأخذه البعض على محمد على من عنف ربما لجأ إليه لإنفاذ مآربه .

ولم تكن هذه الثورة حدثا قائما بذاته بل كانت جزءا من البرنامج الشامل الرائع الذى اتخذه محمد على لإصلاح شؤون البلاد الإدارية والسياسية والاقتصادية والعمرانية والثقافية وتولى انفاذه بنفسه بيد من حديد وهمة لا تعرف الكلال وبذل فى سبيل تحقيقه جهدا يحار الانسان حقا فى ادخاله فى إمكان البشر .

انقضى عهد ذلك العاهل العظيم فانطوت بانقضائه صفحة من أنصع صفحات تاريخ مصر إذ سرعان ما أخذت قواعد ذلك الصرح الصناعى تتداعى فدب فى تلك المصانع الفساد وبدت تضمحل وتتلاشى شيئا فشيئا حتى أصبحت إلا القليل منها أثرا بعد عين ، ويرجع ذلك

لأسباب أهمها انحصار ملكية تلك المصانع فى يد الوالى وبالتالى انعدام الحافز الذى يدفع بصاحب المصنع الى العناية بتحسين الإنتاج وتوسيع نطاقه ويغرى غيره من رءوس الأموال بميدان الأعمال الصناعية .

وقد حاول المغفور له سعيد باشا إحياء الصناعة وتنشيطها من طريق تخفيض الملكية والحد من الملكية الفردية وترك الناس أحرارا فى اختيار العمل الذى يلائمهم ولكن وكانت نتيجة ذلك وهدم استعداد البلاد لأعمال الصناعة انصراف الناس الى الزراعة دون الصناعة .

ثم جاء عصر سمى بالعامر الذى ازدهرت فيه الصناعة فى مصر وأثبتت فيه الأمة المصرية أنها لا تقل عن غيرها استعدادا لمجاراة الرقى فى الصناعة ولكن هذا العصر كان مثلا بمثاله المعروفة فلم تنل الصناعة فيه بطائل يذكر مع ما بذل فيه من جهود محمودة فى سبيل انهاضها .

ومن ذلك العصر ننتقل الى عهد سياسة "الباب المفتوح" الذى فتحت فيه أبواب البلاد على مصاريعها للمنتجات الأجنبية تجيئها من كل حدب وصوب فأصبحت مصر سوقا دولية تتنافس فيها البلدان على بيع سلعها فانحصرت الأنظار الى مستوى لا يمكن أن تقوم عليه الصناعة تقوم قائمة وليكن لا بد والأمر كذلك من أن تقصر اعتمادنا على الزراعة وعلى بعض صناعات يتصل أمرها بالزراعة وهى صناعات السكر والكحول وحلج القطن والحرير وضرب الأرز وعصر الزيت والدباغة ونسج الحرير اليدوى والسجاير .

وما نشبت حرب سنة ١٩١٤ حتى انسد أعظم المسالك فى وجه المنتجات الأجنبية التى كنا نعتمد على ما يرد منها فى اشباع حاجاتنا الحيوية فكان ذلك درسا قاسيا ذكر به من كانوا ينبهوننا من آن الى آخر إلى خطر الاعتماد على الزراعة وحدها أو بعبارة أقرب الى الصحة على محصول واحد وهو القطن وينادون بضرورة دعم زراعتنا بصناعة تعيننا من ناحية وتهون من ربقة اعتمادنا على الخارج فى الحصول على المنتجات المصنوعة من ناحية أخرى وتخفف من ضغط تكاثر السكان على الزراعة من ناحية ثالثة .

أما عن دعم الزراعة فلا شك أن أراضينا الزراعية على خصبها بعيدة عن أن تستغل بالقدر الذى يستطاع استغلالها به باتباع الطرق العلمية على نحو ما يفعلون فى البلدان الأخرى فلو أننا أنشأنا الى جانبها صناعة الأسمدة الكيميائية مثلا لاستطعنا أن نزيد من غلة أرضنا ومتى أنشأنا الى جانب صناعة الأسمدة صناعة المحفوظات الغذائية التى تحتاج الى أصناف معينة ممتازة من الخضر وغيرها فان ذلك يؤدى حتما الى تحسين صنف ما ننتجه منها ثم لو نظرنا الى ما يفعله غيرنا خصوصا منذ نشوب الحرب وسبيل الانتفاع صناعيا بما يذهب عندنا سدى من متخلفات الحاصلات الزراعية لأدركنا مقدار ما يمكن أن نجنيه من الفوائد الاقتصادية من هذا الطريق .

وأما عن تهوين ربقة اعتمادنا على البلدان الأجنبية فى الحصول على المنتجات الصناعية فقد علمتنا الحاجة وتجارب الحربين الماضية والحاضرة كيف نستطيع أن نصنع بأيدينا جل ما نحتاج اليه متى صحت عزيمتنا على صنعه . وها قد رأيتم فى هذا المعرض بعض ما وفقنا إليه فى هذا السبيل .

وأما عن التخفيف من ضغط كثرة السكان على الزراعة فمن الأمور المشاهدة أن التناسب بين مساحة أراضينا الزراعية وعدد سكان البلاد لا يفتأ يزداد اختلالا يوما بعد يوم، فقد بلغ عدد السكان خمسة أضعافه فى خلال قرن واحد فى حين لم تزد مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى هذه المدة نفسها إلا بقدر الضعف ومن هذا يتضح أن الزراعة فى بلادنا أصبحت اليوم دون الوفاء بحاجة الأهلين فكيف بها بعد مضى عشرين أو ثلاثين سنة، وهذا عددهم يزداد ازديادا مطردا لانجد له مثيلا فى أى بلد آخر فقد زادت نسبة المواليد عندنا فى سنة ١٩٣٩ على ٤٢ فى الألف فى حين تراوحت فى البلدان الأخرى بين ١٥ و٣٨ فى الألف .

فاذا أضفنا الى ذلك أن مستوى معيشة الفلاح أصبح لا يلائم تطور المحيط الاجتماعى الذى يحيط به ولا يمكنه من مجاراة تطور العمران وتقدمه تبينت لنا ضرورة تدبير مورد آخر من موارد الثروة القومية يخفف العبء الذى تنوء به الزراعة و يفسح مجال العمل للأيدى العاملة التى تضيق بها الزراعة وللشبيبة المثقفة التى لا قبل لها بالاشتغال بالأعمال الزراعية ولا تجد مرتزقا فى غيرها .

كل ذلك أبرزته أمام أعيننا دروس الحرب الماضية فكان من الطبيعى أن يتجه التفكير الى الصناعة وكان أول مظاهر هذا التفكير الملموسة أن أنشأت الحكومة فى سنة ١٩١٦ لجنة التجارة والصناعة وعهدت الى فى رياستها وكانت مهمتها بحث أثر الحرب فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى إيجاد سوق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية والتى ترد من البلاد التى كان التعامل معها مسموحا فى ذلك الوقت .

وقد قامت هذه اللجنة ببحث الحالة من جميع وجوهها ووضعت تقريرا ضافيا أعيد طبعه غير مرة وعلى أساس هذا التقرير بدأت البلاد مرحلتها الثانية فى سبيل نهضتها الصناعية .

ثم عقب ذلك أن تبوأ المغفور له فؤاد الأول عرش مصر فعم التفاؤل وعظمت الآمال، ولا غرو فقد كانت عناية هذا الملك العظيم بالصناعة القومية أيام كان أميرا لا تقل فى شىء عن عنايته بغيرها من نواحى الرقى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التى له فى كل واحدة صفحة خالدة . وحسبنا أنه فكر فى سنة ١٩١٠ فى إنشاء جمعية الصناعات المصرية التى أطلق عليها فيما بعد اسم الاتحاد المصرى للصناعات وهو الذى أرأسه اليوم وان كانت هذه الفكرة السامية لم تتحقق إلا فى سنة ١٩٢٢

غير أن عمل لجنة التجارة والصناعة لم يكن ليحقق الآمال المعقودة عليه ، لأن البلاد كانت وقتئذ مغلولة اليدين يقعدها عن إدراك غايتها عدم استقلالها ووجود تعريفة جمركيـة تؤاتى مصلحة الإنتاج الأجنبي دون الصناعة القوميـة لارتباط البلاد باتفاقات تجارية كانت تحول دون إصلاح التعريفة الجمركية على الوجه الملائم لتوسعنا الصناعي .

وما أعلن استقلال مصر في سنة ١٩٢٢ حتى بدأنا نعمل . فأنشىء الاتحاد المصري للصناعات في تلك السنة وقام بنشر الدعاية للصناعة القومية وظل يطالب بتعديل التعريفة الجمركية كما طالبت به لجنة التجارة والصناعة من قبل و بإنشاء وزارة التجارة والصناعة و بطائفة أخرى كبيرة من الإصلاحات تحقق الشيء الكثير منها فيما بعد .

ثم قامت جماعة بنك مصر وتولت إنشاء شركاتها التي كانت نواة نهضتنا الصناعية ، وإليها يرجع الفضل في بث روح الإقدام على الصناعة .

وفي سنة ١٩٣٤ تقرر إنشاء وزارة التجارة والصناعة بعـد أن كانت مصلحة ، أنشئت في سنة ١٩٢٠ بناء على اقتراح لجنة التجارة والصناعة التي تقدم ذكرها . ولا أظنني في حاجة إلى الإشادة بما تبذله هذه الوزارة اليوم من جهود عظيمة في سبيل نصرة الصناعة القوميـة على ضيق حدودها وسائلها المـالية .

على أن نهضتنا الصناعية بالمعنى الصحيح لم تبدأ إلا بعد إصلاح التعريفـة الجمركيـة في أوائل سـنة ١٩٣٠ وكان لاتحاد الصناعات ضلع كبير في تحقيقه فقد تطوع بالمعاونة على وضع التعريفة الجمركية الجديدة واستقدم على نفقتـه لهـذا الغرض خبيرا أوربيا من ذوى الشهرة العالمية اشترك مع الخبراء الذين استقدمتهم الحكومة اشتراكا فعليا متواصلا الى أن تم وضع التعريفة .

و بذلك تهيأ الجو الصالح لقيام الصناعات الحديثة في مصر بفضل ما كفلته لهـا هـذه التعريفة من حمـاية معتدلة فقام المصنع تلو المصنع والشركة الصناعية تلو الأخرى ولو اطلعتم على قائمة أعضاء اتحاد الصناعات لوجدتم فيها أسماء ما يقرب من خمسمائة مصنع من المصانع المهمة أنشئت جميعها بعد الإصلاح الجمركي وفي ظله ، وليست هذه كل ما أنشئ من المصانع بعد ذلك الإصلاح فهناك مصانع كثيرة لم تنضم حتى اليوم الى الاتحاد .

وهذه المصانع تقوم بصنع طائفة كبيرة من المنتجات الحيوية كنا نستوردها فيما مضى من الخارج وأصبحنا ننتج منها ما يفيض عن حاجتنا و يمكن إصداره الى البلدان القريبة منا .

والواقع أن صناعتنا امتدت الى جميع الإنتاج إلا ما اختصت به البلدان الصناعيـة الكبرى معتمدة فيه على مزايا اقتصادية هيأتها لها ظروفها الخاصـة . مثال ذلك أننا نصنع المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية ونقوم بصبغها وتجهيزها وبصمها في بلادنا ولكننا نحتاج إلى أصناف تستطيع انجلترا وفرنسا و إيطاليا أن تفوقنا في إتقانها .

ومثل ذلك يقال عن بعض الأصناف التي تتطلبها الأزياء والأصناف المستطرفة والروائح العطرية التي لا قبل لنا بها بل لا قبل للبلدان الصناعية الكبرى بمجاراة فرنسا في إنتاجها .

[illegible] الأموال لانشاء معهد [illegible] تتاح فيه [illegible] الإرشاد والخبرة [illegible] في إدارة [illegible] وهذا هو معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية ينتظر حلول اليوم الذى يبرز فيه من حيز الشروع إلى حيز العمل الجدى وزهو أن لا تفوتنا معونته فى هذا الوقت الذى لم تشعر البلاد فى أى وقت مضى بما تشعر الآن من حاجتها إلى البحوث العلمية التى تكفل لإنتاجها توجيها صحيحا رشيدا يتفق مع حاجات البلاد الحاضرة والمستقبلة

وأنا على اقتناع تام بأن الأمر لا يحتاج إلى كثير من الجهد فى العثور على عدة رؤساء العمال أى الأسطوات الذين يعبر عنهم بكلمة [illegible] وصلاحيتهم لمعاونة مديرى شؤون المصانع الفنيين وتولى تدريب العمال وإرشادهم غير أن هذه الطائفة التى هى عماد العمل فى المصانع تكاد تكون [illegible] فيضطر أصحاب المصانع بعديدة فى مصر وغير مصريين فى مقدم رؤساء العمال [illegible] أرى بأسا بالاستعانة فى أول عهدها بعمال مصريين [illegible] على أن [illegible] من استقدامهم إلى استقدام العمال الأجانب المختصين مما يسبب فى حالة من حيرتهم ما لم لا ممتدوحة لنا من استقدامهم إذا ما أردنا تكوين طبقة رؤساء العمال المصريين والعمال المختصين الذين يمكن الاعتماد عليهم .

وهذا يذكرنى ما فكرت فيه غرفة صناعة الحرير المتسمية إلى الاتحاد المصرى للصناعات وعمله منذ تنظيم سير تكوين هذه الصناعة حرصا على خير صناعتهم وخير البلاد ، فقد اتفق أعضاء تلك الغرفة فى يوم من أيام إنشاء مدرسة ليلية مجانية يشرح فيها رؤساء عمال صناعتهم وأخذ كل منهم على نفسه أن يتبرع بشىء من وقته للمدرسة من أول ومعلمات . حتى إذا ما كمل إعداد المدرسة حضر كل منهم من بين عماله من يتوسم فيه الاستعداد لاكتساب الخبرة التى تؤهله لتولى رياسة رملائه السابقين وتدريبهم وإرشادهم ، وكان كل ما تحتاج إليه الغرفة لتحقيق مشروعها هذا هو لمكان الصالح هذا الغرض وقد وقع اختيارها على إحدى المدارس الصناعية فتوجهت إلى الجهة الحكومية المختصة طالبة السماح لها بشغل قاعة فى تلك المدرسة يجتمع فيها الذين وقع الاختيار عليهم من العمال ويتولى تعليمهم وتدريبهم فيها نفر من رؤساء العمال الأجانب بل أصحاب المصانع أنفسهم دون مقابل . غير أن الغرفة اصطدمت لأسباب إدارية لا يتسع المقام لذكرها إلى العدول عن مشروعها أسفة فحرمت الصناعة والبلاد فائدته ولو أنه تحقق لكان فى ذلك ما يدفع الغرف الأخرى المنتمية إلى الاتحاد والتى يبلغ عددها أربع عشرة غرفة إلى الاقتداء بغرفة الحرير فى إنشاء مدارس لرؤساء عمال صناعاتها التى هى فى مجموعها أهم الصناعات القائمة فى البلاد .

أقول إن طائفة رؤساء العمال هى مدار العمل فى المصانع والواقع أن وجودهم هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد الأيدى العاملة الصالحة التى تنقصنا لأننا حديثو العهد بالصناعة العصرية وأساليبها التى مازلنا فيها عند حد خطواتنا الأولى . وليس الغرض أن ننشئ صناعات تنتج

[illegible] أمانينا و يرفع رؤوسنا و يمكننا من أن نقوم بنصيبنا من إعادة إنشاء الصرح الاقتصادى العالمى باعتبارنا دولة من الدول التى سيطلب و ينتظر منها أن تشترك فى رتق صدوعه

فإذا أدركنا هـذا الواجب تعين علينا أن نعمل على توفير الأيدى العاملة الصالحة بأية وسيلة . وهذه الصلاحية معناها التخصص ولا يتأتى التخصص إلا من طريقين : أولهما صلاحية المشرف المباشر على العامل وهو رئيس العمل، وثانيهما أن يكفل للعامل أعظم قسط من الاستقرار فى عمله . ومن أهم عوامل هذا الاستقرار أن يبث روح التضامن بين العامل وصاحب العمل وأن يتفادى فى سن التشريع الاجتماعى ما من شأنه أن يثير التنازع بينهما .

* * *

إن لكل شىء أجلا وللحرب أجل وسيأتى يوم تنقشع فيه غيوم الحرب ونرجو أن يكون هذا اليوم قريبا وعندئذ ينفسح لنا مجال العمل الجدى للانتفاع ونفع العالم بثروات بلادنا متى تبينا السبيل القويم إلى ذلك .

فإن صح لنا التفاؤل بمستقبل صناعتنا الزاهر فيجب ألا نبالغ فى تفاؤلنا . وقد ذكرت مشكلتين من أخطر مشاكل اقتصادنا الصناعى وهما قلة الأيدى العاملة المتخصصة وانتفاء طبقة رؤساء العمل فعلينا تداركهما بالالتجاء إلى من هم أوسع منا خبرة إذا ما أردنا السير قدما فى مختلف نواحى الصناعات ولا سيما الصناعات الكيميائية التى هى غذاء الصناعات جميعا . وسنقوم إلى جانب هاتين المشكلتين بعد الحرب معضلات لا بد من حلها وهذه المعضلات لم تغب عن أولياء أمورنا وعن الهيئات التى تعنيها شؤوننا الاقتصادية فأخذ كل من ناحيته يعد العدة استعدادا لمواجهة تلك المعضلات والأمل معقود بأن تنتهى الأبحاث التى تجرى الآن إلى اختطاط سياسة الغد على أسس سليمة متينة تكفل للبلاد المضى فى إعلاء صرحها الصناعى .

وفى مقدمة ما يجب أن تشمله هـذه الأبحاث مسألة الانتفاع بمساقط خزان أسوان فى إنتاج القوة الكهربائية واستخدام هذه القوة فى الأغراض الصناعية وخصوصا فى صنع السماد الكيماوى .

ولقد كانت هذه المسألة موضوع بحث الكثيرين من الأفراد والهيئات فى خلال العشر السنوات التى تلت الحرب الماضية ولا أزال ممن يؤمنون بضرورة حلها فى أقرب وقت إذا أردنا جديا أن تسمو بلادنا إلى المكانة التى نرجوها لها فى عالم الصناعة .

ولا أحسبنى فى حاجة بعد كل ما كتب فى صدد هـذا المشروع إلى أن أطيل الكلام على حسناته وما يرجى منه للبلاد . فحسبى أن أقول إنه أعظم مشروع أقدمنا عليه حتى اليوم لا من الناحية الاقتصادية فقط بل ومن الناحية الاجتماعية والعمرانية . ولست أستطيع تخيل قيامنا بمشروع أعظم منه فى مستقبل الأيام .

... سم هذه الأسمدة تكلف البلاد مئات الألوف من الجنيهات كل سنة وهذه الأسمدة نستوردها جميعا من الخارج ونرغم فى سبيل الحصول عليها على الإذعان لعلواء الشركات التى تحتكر إنتاجها و بيعها لأنها غذاء زراعتنا ولأن تلك الشركات تعلم مقدار حاجتنا اليها فلا تتردد فى التحكم فينا .

وقد تلقينا من تجارب هذه الحرب والحرب الماضية درسا قاسيا وهاهى أزمة الأسمدة مستحكمة الحلقات لاندرى كيف نحلها . فلو أننا بدأنا فى الوقت "الملائم" بإنتاج مانحتاج اليه منها — ولم يكن ينقصنا الوقت والوسائل — لما نشأت هذه الأزمة الخطيرة .

وهناك إلى جانب الأسمدة الكيميائية مسألة استغلال ثروة الحديد الرائعة التى تكتنفها أرض الصعيد ولا تخفى مكانة الحديد من الصناعة الحديثة . فلو أننا بدأنا باستغلال هذه الثروة قبل اليوم لاستطعنا صنع الشىء الكثير من أدوات الصناعة التى تحول ظروف الحرب دون الحصول على كل مالا مندوحة لنا عنه لتمكين مصانعنا من المضى فى الإنتاج وما نحتاج اليه لإنشاء غيرها لصنع جانب من المصنوعات التى انقطع ورودها .

وحسبنا لإدراك مدى ربحنا من هذا الطريق أن نعلم أننا نستورد كل سنة من الآلات والأدوات مايبلغ متوسط قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات أو ما يعادل خمسمائة ألف طن من الحديد وهو مقدار نستطيع إخراج القسم الأكبر منه من أرضنا إن لم نستطع اخراجه كله . وللحصول على هذا القدر نحتاج إلى القوة المحركة وهذا مايبرز شأن مشروع توليد الكهرباء من مساقط أسوان ويزيد من قيمته .

ومجمل القول إن لهذا المشروع من الأهمية مالا يضارعه فيها أى شىء عملناه حتى اليوم وما نقدم فى المستقبل على عمله فى ميدان الصناعة . ولو أننا عملنا على تحقيقه قبل الآن لكانت كلمتى هذه أقرب الى مطابقة عنوانها وهو تطور الصناعة فى مصر لأن ماذكرته إنما هو تاريخ تقدم صناعتنا لا تطورها . أما التطور بالمعنى الصحيح فلن يأتى إلا بعد تحقيق هذا المشروع ونرجو أن يتم ذلك قريبا فنكون قد أضفنا الى مفاخر تاريخنا مفخرة يعتز بها العهد الحاضر ما

اسماعيل صدقى

أيها المصلحون رفقا بقوم ... قيد العجز شيخهم والغلاما
وأغيثوا من الفلاء نفوسا ... قد تمنت مع الغبلاء الحماما
أوشكت تأكل الحبيد من الفقر ... وكادت تنود عنه العظاما

(من شعر حافظ بك ابراهيم)